زكريا حمدان من نابلس، و (*Khalis Zefazi*) من نابلس، وظمين حسين من رام الله وحسام حداد من بيت لحم، جميعهم قادة نقابيون في مناطقهم، طردوا جميعاً من فلسطين، وغيرهم كثير، اقتصاصاً من نشاطهم النقابي. وهناك حظر على احتفالات الأول من أيار (مايو) عيد العمال العالمي، ولم يسمح باقامتها خلال السنوات الثلاث الاخيرة في الضفة الغربية. أما في القدس (التي لا يعتبرها الاسرائيليون جزءاً من الضفة الغربية)، فلقد هاجم رجال الشرطة مكان الاحتفالات بأول أيار (مايو) واعتقلوا ٢٢ شخصاً من منظميها خلال هذا العام. وبينما تعرض سبعة من هؤلاء للتوقيف لمدة أسبوع، أفرج عن الباقين دون توجيه أية تهمة.

إن جميع الاجتماعات النقابية ودروس الثقافة العمالية ينبغي إبلاغ السلطات العسكرية عنها مسبقاً، قبل شهر واحد من عقدها على الاقل، على أن يتضمن الابلاغ معلومات كاملة عن الموضوع، ومحتوى الكلمات أو الخطب، والخطباء أو المحاضرين. وهذا كله تنفيذاً لامر عسكري صدر في ١٩٧٦. وان جميع وفود منظمة العمل الدولية تفيد تحركاتها ضمن الاقنية الحكومية، الامر الذي تنشأ عنه أحياناً حوادث طريفة، من ذلك مثلاً عندما توجه السيد عادل غانم، (*Adel Ghanim*) الامين العام للنقابات في الضفة الغربية لمقابلة وفد المنظمة المشار إليها خلال زيارته في العام ١٩٧٦، انعقد اللقاء في مكتب الحاكم العسكري للقضاء، حيث وجد أن الشخص المكلف بالترجمة له هو عضو في الشين بيت (المباحث الاسرائيلية) بل وكان الشخص ذاته الذي تولى التحقيق معه آخر مرة! وفي الزيارات اللاحقة التي قامت بها وفود تلك المنظمة، لم يُسمح أبداً للسيد غانم بمقابلتها. ذلك أنه خضع لاستجواب دقيق في الفترة عينها حين كان ينبغي له الاجتماع بالوفود الزائرة. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ التقى السيد غانم بوفد الاتحاد العام لعمال فرنسا، في نابلس، وبعد ذلك استدعي إلى مكتب الحاكم العسكري للقضاء، وجرى استجوابه من قبل المستشار السياسي للحاكم العسكري العام لكل منطقة الضفة الغربية. ودار الاستجواب حول كيف جرى ترتيب ذلك اللقاء وما الذي بحث فيه الخ... وامتدت جلسة الاستجواب هذه ست ساعات كاملة. ومن المدهش أن نذكر في هذا المقام أن السيد غانم وهو الامين العام للنقابات في الضفة الغربية حظر عليه الاشتراك في يوم ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ حيث ان الحاكم العسكري للقضاء اعتبر الاجتماع ذا أغراض سياسية، في حين كان الموضوع عزم السلطات الاسرائيلية على الاستيلاء على شركة الكهرباء في القدس الشرقية. وكان الاجتماع لفئة تضامنية مع عمال تلك الشركة الذين أعلنوا معارضة إلحاقها بالشبكة القطرية الاسرائيلية العامة؛ الامر الذي من شأنه اخضاع السكان المحليين أكثر فأكثر للمصالح الاسرائيلية.

التعليم والحرية الاكاديمية
الامر العسكري الرقم ٨٥٤
(٨ تموز - يوليو ١٩٨٠)

وكما هو الحال في القطاعات الاخرى للحياة الفلسطينية، فان المحتلين الاسرائيليين فرضوا سيطرتهم المطلقة على شؤون التعليم والحرية الجامعية في المناطق المحتلة. ووفقاً للامر العسكري الرقم ٨٥٤ الصادر في ٨ تموز (يوليو) ١٩٨٠، فان قبول الطلبة في الجامعات ومعاهد التعليم كافة، يخضع كلياً لسلطة الحاكم العسكري للمنطقة التي يوجد فيها ذلك المعهد. بل وأكثر من ذلك، على جميع معاهد التعليم، سواء القائمة في زمن الامر العسكري المذكور أو التي لم تكن قائمة، ان تحصل على ترخيص من الحاكم العسكري يسمح لها بالوجود، وعلى المدرسين كافة الحصول مسبقاً على ترخيص منه قبل أن يتولوا وظائفهم. ويستطيع الحاكم العسكري بالطبع أن يرفض الترخيص لاي معلم كان قد أوقف التحقيق من جانب السلطات الحاكمة. والحقيقة أنه يصعب العثور على معلم لم يخضع لمثل هذا التحقيق. وتجد نص هذا الامر العسكري في الملحق الرقم (٥). ولقد أخضعت الجامعات الثلاث الموجودة في الضفة الغربية، لسلطة الحاكمية العسكرية مباشرة، وذلك وفقاً للتعديل على القرار ٨٥٤. وجوبه هذا الامر العسكري بالسخط والاستنكار من جانب جميع الجامعيين في المناطق المحتلة. وهنا كما هناك، وكما مر معنا بالنسبة لجميع نواحي وقطاعات الادارة